# تعليقات ومناقشات

# ذيول وملاحظات -٣-

للاستاذ عباس هنيني

## مقدمة :

هذه خلاصة لما كنت علّقته على هوامش البحوث المنشورة في العدد المزدوج (٩ــ١٠) من مجلّة مجمع اللغة العربية الاردنيّ الغرّاء ، أصِلُ به ما سَبقَ أنْ نَشَرْتُه من هذه الملاحظات ، فقد اعتَدْتُ على نفسي أن أسرع الى الطباعة ما يتجمّعُ لديَّ من هذه التعاليق والهوامش ، متى رأيتُ انها ذاتُ فائدة . وانا أستَميحُ القارىءَ العُذْرَ إنْ وَقَفَ على شيء فيها تكثُرُ فيه قد يكون جرها سهو او خطأ ، فان الانسان بعيد من الكمال ، وجل من لا يسهو .

« وَأَيُّ ٱمْرِىءٍ يَنْجُو مِنَ ٱلعَيْبِ سالِمُهْ »

وانا مُتَّبِعٌ في هذه الذّيول ما عَلَّمَتْنُه التجربة ، مما سبق بيانها ، على انّني اعود فأنبّه إلى انّ ما جاء فيها يَجِبُ انْ يُعْمَلَ على مقدار الرّغبة في الفائدة،لا على محمل ٱنتِقاص الجَهْد المبذول في ٱلبُحوث ٱلتي سأتناولها ، ومُؤَلِّفوها اساتذة هم في العربية او مَرَّ بمَنّي مَنهما ، وأمُرُّ بِرِاسِما ، واوفي تَفَرُّغا ، وانا أُكِنُّ لهم من الاحترام والتّعظيم ما هُمْ له اهل ، وكُلٌّ به يجدر .

## التنافس واثره على النحو والنحاه :

للاستاذ الدكتور محمود حسني محمود

هذا بحثٌ ثانٍ للاستاذ الدكتور يتناول فيه حديثَ النّساء الأوائل ، وهو بحث ممتعٌ شائِق ، لم نُكَدِّرْ من صفوه الهنات النادرة التي لاحظناها فيه ، على انها لا علاقة لها بجوهر البحث ، وما ذكرناها هنا الا تتمّةً للبحث من الشوائب ، وتنزيهاً له عن المطاعن .

يقول الاستاذ (ص٧) : « فلم يجد الكِسائيُّ القادم إلى البصرة من بغداد » . والصحيح انّ الكسائيّ قدم الى البصرة من الكوفة — بعدما انفد ما عند المرّاء نماذ بن مُسْلِم الكوفيّ — هكذا جاء في الإنباه ج٢/٢٥٨ .

ويقول الاستاذ (ص٨) : « وصار ابنُ قادمٍ الكوفيُّ مؤدّباً للمعتزّ قبل ان يصير خليفة : » وهل يعقل أن يكونَ للمعتزّ مؤدّبٌ وهو خليفة ؟؟

وينقل الاستاذ (ص١١) عن الإنباه : « فدخل البصرةَ ليعرِضَه على اصحابنا فما آلَتْ اليه ، ولم يجسر على سماعهم لمّا سمع كلامهم » والصواب « على اظهاره » كما في الإنباه ، ولعله سبق قلم ..

ويقول الاستاذ (ص١٢) ناقلاً عن المَصُون — : « وكان **ابو هلال العسكريّ** يقول في الأخفش : ( وله نحو كثير .. الخ .. )»والصحيح انّ قائلَ هذا هو ابو احمد العسكريُّ مؤلّف كتاب المصون ، وهو شيخ ابي هلال وخالُه ، وهما يتّفقان في الاسم « الحسن بن عبدالله العسكريّ » ويختلفان في الكنية فقط ، وكثيراً ما خلط الباحثون بينهما ..

ويذكر الاستاذ (ص١٧) قِصّة يعقوب بن السِّكّيت مع محمد بن عبد الملك الزّيّات واحمد بن ابي دُواد ، فيقول فيها : « **واخفى في المسالة** » وهي بالحاء المهملة ، ويقول : « وقد تَراضَيْنا .. » والصواب : « وقد تراضينا بك .. » .

ثم يقول (ص١٦) : « فقد ورد المبرِّدُ النحويُّ **الدينوريّ** .. » والصواب : « الدينور » بحذف ياء النسب ، فالمبرد ليس دينوريّا ..

ثم ينقل ( في ص ٢٣ ) عن الإيضاح : « فحقيق عليه إن مرّ به أن يراجع .. » والصواب « ان مرّ به **ما يُنْكِرُهُ** ان يُراجع .. » ثم : « فإن فَعل ذلك وتقرّر .. » والنص في الايضاح : « فان **هو** فعل ذلك .. » .. وما اظنّ هذه الاخطاء الاخيرة إلّا ناجمةً عن الطّباعة .

والاستاذ الباحث وافرُ احترامي وتوقيري ...

**عقيـدة الخيـام :**

للاستاذ عبد الحقّ فاضل :

لن أتطرق الى تأييد الأستاذ الباحث فيما يعتقد من إيمان الخيام او إلحاده ، فهذا أمرٌ قابل للجدل ، اقلّ ما فيه أنّ الاستاذ كتب بيقين في المسألة ذاتها ، سعى في الأوّل إلى إثبات إلحاد الخيّام ، وفي الثاني إلى إثبات صحّة عقيدته ، وإنّما أردتُ أن أشير إلى خطأ في نسبة البيت ( ص ٣٩ ) .

وَفي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ  تَدُلُّ عَلى انَّهُ واحِدُ

فهو في الحقيقة لأبي ٱلعَتاهِيَة ( ديوانه تحقيق د. شكري فيصل ص ١٠٤ ) وليس لأبي نُواس كما ذكر الباحث . ولعل الاستاذ كان يجب أن يَستشهِد بأبياتٍ لابي نُواس ( ديوانه برواية السواري ص ٦٨٧ ) :

سُبْحانَ مَنْ خَلَقَ ٱلخَلْقَ مِنْ ضَعيفٍ مَهين
يَسُوقُهُ مِنْ قَرارٍ  إلى قَرارٍ مَكين
في ٱلحُجْبِ شَيْئاً مَشيئاً  يَحارُ دونَ ٱلعُيُون
حَتّى بَدَتْ حَرَكاتٌ  مَتْلوقَةٌ مِنْ جَنين

او ما يُشبه ذلك من زُهْدِيّات ابي نُواس ، فانها اقربُ إلى ما تَسوّغه الباحث من تأمّلاتٍ للخيام في معرض مقارنته إيّاها بأبيات المزدوج لأبي نُواس سهوا .

وتحيتي للاستاذ الفاضل .

**كتاب « نهاية السول والامنية »**

للاستاذ الدكتور أحمد سعيدان

كنت عزمتُ على ان أُفرِدَ لهذا البحث دراسةً منفصلة عن « الذيول والملاحظات » . لكنّني عُدْتُ فعدلتُ عن ذلك لإقتناعي في الحصول على

مصير النسخ الخطية المرهونة الكتاب في الوقت المناسب ، ورأيتُ لذلك ان اتقيّد بنشر ما علّقتُه على هوامش البحث . واقول الحقّ إنّ هذه التعليقات اخذتْ من وقتي وجَهدي فوق ما توقّعْتُ ورَسمت ، لكنّ البحْثَ هذا حَقيقٌ بالدّراسة الجادّة ، ففيه ثروة لُغويّةٌ ثرّة ، يجدر ان تُقدَّمَ القارىء نقيّةً من الشوائب التي عَلِقت به ، وهي كثيرة جدا ، ربما كان مرجع بعضها إلى الطباعة ، أكنّها على أي حال تُشَوّه من حقيقة النصّ وصحّته شيئا ، وتَبْعُدُ به عن القصد الذي توخّاه الاستاذ الباحث من نشـــره ..

جاء في فهرس المخطوطات الإسلاميّة بمكتبة جامعة كمبردج ، الذي وضعه الاستاذ ادوارد ج. براون وترجمه الدكتور يحيى الجبوري ( مجلة الورد ، المجلد العاشر ، العدد ٣ــ٤ ، ص ٤٢٩ ) تحت الرقم (٩١٠) :

« كتاب في فضل الجهاد وتعليم الفروسيّة » تأليف الشيخ عيسى ابن اسماعيل ( ابن خسروشاه ) أق ــ سرائي . ( انظر حاجي خليفة ج٤ ص ١٢٦ ) ، وفقًا لصفحة العنوان ؛ او تأليف ابنه محمد بن عيسى الخ ، وفقًا للخاتمة . يبدأ بقوله : « الحمدُ لله ناصرِ من اطاعَهُ واتّقاه ، وكاسرِ مَنْ حادّه وعصاه ، ورادعِ مَن أعرض عنه وعاداه » . العنوان الرئيسيّ للكتاب ظهر من الخاتمة على انه :

« نهاية السّول والامنيّة في تعليم الفروسيّة »

راجع حاجي خليفة رقم ١٤٫٨٨٠ ؛ القسم الاول ( الورقات ١ ــ ١٨ ا ) مُقَسّم إلى اثني عشر باباً ، كالآتي :

« الباب الأوّل : في الترغيب في الجهاد وما وَرَدَ فيه من النصوص والآثار وفيه فصلان ..

الباب الثاني : في حكمة الجهاد . الباب الثالث : في فضل الرباط . الباب الرابع : في طلب الشهادة . الباب الخامس : في حقّ الموت على

الشهيد . الباب السادس : في فضل الشهداء . الباب السابع : في عدد الشهداء . الباب الثامن : في ( انّ ) من طلب الشهادة نالها . الباب التاسع : في الإنفاق في سبيل الله تعالى . الباب العاشر : في الحرس في سبيل الله تعالى . الباب الحادي عشر : في تجهيز الغازي . الباب الثاني عشر . في نوادر جرت بين الشهداء والغاظ . »

هذا القسم الاستهلاليّ في الجهاد ، يستتبعه نظام الرماية بالسهام ، واستعمال الرماح والأسلحة الاخرى ، وفنّ القتال بعامة . ١٨٢ ورقة قياس ٢٦ × ١٧٫٢ سم ، في الصفحة ٢٥ سطرا ، بخطه نسخ قديم جيّد واضح ، مزين ، مع اشكال هندسيّة ، ومؤرّخ في [illegible] . الناسخ ابو بكر بن رمضان بن عمر السابقيّ .

نفترض من وصف هذه النسخة — إذ لم نتواتر انا صورة عنها — انّها نسخة أخرى من الكتاب موضع البحث ، اتمّ من التي وقف عليها الاستاذ الباحث ، فهي تحتوي على الصفحة الأولى مثلا ، وهي تنص في موضعين على اسم المؤلّف . ومع الاختلاف اليسير في ذكر الاسم في الموضعين ، نستطيع أن نستنتج أنّ المؤلّف هو محمد بن عيسى بن اسماعيل بن خَسْرَوْشاه الاقسرائيّ الحنفيّ كما جاء في خاتمة الكتاب . يؤيّد ذلك ما وقع في صفحة العنوان ، من الخلط بين الوالد والابن بحسن الحدوث ، ولكنّ الخلطَ بين شخصين مختلفين في الاسم والكنية والشهرة امرٌ اكثر ندرة .. فلو انصفنا الى ما جاء في نهاية هذه النسخة لما تردد صاحب كشف الظنون وبروكلمان ، وكلاهما اتفقا على انّ مؤلّف « نهاية السول » هو محمد بن عيسى بن اسماعيل الاقسرائيّ الحنفيّ . فنحن نجزم بانه هو مؤلّف هذا الكتاب ...

الا أنّنا تُواجهنا مشكلةٌ ما نقله الاستاذ الباحث عن بروكلمان من انّ محمد بن عيسى هذا يُعرَف بنجم الدّين ايّوب ، وما جاء في نسخة « نهاية السول » من انّ هناك شخصاً اسمه الشيخ نجم الدين أيّوب

اللقب بالأحدب ، ألف كتاباً — أو كتباً — في موضوع الفروسيّة ، فيختلط علينا الأمر. فكاد نقول بما وصل إليه الاستاذ الدكتور سعيدان من انّ نجم الدين الاحدب لا يمكن أن يكونَ مؤلّفَ كتاب « نهاية السول والامنيّة » والحالي لا يمكن أن يكونَ محمد بن عيسى الاقسرائيّ مؤلفاً للكتاب ، على اعتبار أنّهما شخصٌ واحد ...

إلاّ أنّنا بعد إعادة النظر توصّلنا إلى انّ محمد بن عيسى بن إسماعيل الاقسرائيّ لا يمكن ان يكون هو نجم الدين ايّوب الاحدب ، وذلك للأسباب التالية :

١ — فقلّ ان يُلقّبَ شخصٌ ما باسمٍ غيرِ اسمه ، ولو كان نجم الدين الاحدب لقباً لمحمد بن عيسى ، لتوجّب أن يُعْرَفَ بنجم الدين محمد الاحدب وليس بنجم الدين ايّوب ...

٢ — حقّق الباحث الاستاذ ( ص ١٠٢ ) انّ نجم الدين أيّوب الأحدب يجب انْ يكونَ عاش قبل بكتوت الرماح بما لا يقلّ عن ٥٠ عاما ، أي أنّ وفاته قد تكون في حدود سنة ٦٦٠هـ او قبل ذلك . ونحن نُقِرُّه على هذا ونعتمد عليه في اثبات انّ نجم الدين المذكور لا يجوز ان يكون محمد بن عيسى الاقسرائيّ ، فان وفاة هذا الاخير كانت في حدود سنة ٧٠٠هـ . كما ذكر صاحب كشف الظنون ، وكما سنثبت اعتماداً على معرفتنا بوالده الشيخ أمين الدّين عيسى بن اسماعيل الاقسرائيّ الحنفيّ المتوفى سنة ٧٢٧هـ .

٣ — جاء في كشف الظنون عند ذكر شروح كتاب « لُبّ الالباب — اقرأ : الألباب — في علم الإعراب » لتاج الدين محمد بن محمد بن احمد الفاضل الاسفرايينيّ ، المتوفى سنة ٦٨٤هـ ( عمود ١٥٤٦ من الطبعة التركيّة ) : « وشَرَحَه الشيخ أمين الدين ابو الروح عيسى بن اسماعيل الاقسرائيّ الحنفيّ المتوفى سنة ٧٢٧ » .

٤ ــ كذلك جاء في «الكشف» عند ذكر شروح كتاب « مَنار الأنوار » لأبي البركات عبدالله بن احمد الحافظ النسفيّ المتوفى سنة ٧١٠ ( ج ١ عمود ١٨٢٦ ) : « له شرح بأتم ( أنوار الأفكار في تكملة إضاءة الأنوار ) للشيخ الإمام عيسى بن إسماعيل بن خَشْرَوْشاه الأشْرانيّ ... وتوفي في حدود ٧٢٧ » .

٥ ــ جاء في هديّة العارفين : ج ١ عمود ٨٠٦ :

« عيسى بن إسماعيل بن خَشْرَوْشاه الأشْرانيّ أمين الدين الحنفي المتوفى سنة ٦٢٧ (كذا) له : انوار الأفكار في تكملة إضاءة الأنوار ، شرح اللّباب في علم الإعراب » . وواضح أنّ تاريخ وفاته وهم من صاحب الهديّة ، وان الصواب ما جاء في الكشف (٧٢٧) . كما كان له ان يشرح كتاب الحافظ النسفيّ المتوفى سنة ٧١٠هـ او كان توفي عنه بـ ٨٣ عاما .

فاذا ثبت مما تقدّم أنّ وفاة عيسى بن إسماعيل الأشْرانيّ كانت سنة ٧٢٧هـ ، امكننا أن نقبلَ ما ذكره صاحب « الكشف » من انّ وفاة أبيه كانت في حدود ٧٥٠هـ ، وهذا يؤكّد أنّه شمس الدين محمد ابن الصدر ابن الحدب المتوفى قبل ذلك بكثير ..

نعود الآن إلى ما نُشِر في مجلّة المجمع من كتاب « إضاءة الأنوار والاسْنَويّة » فنعرض إلى الاخطاء الكثيرة التي شابت فيه فشوهت النّص وأضرّت به ومنعت الاستفادةَ منه ، محاولين إصلاح ما امكننا الوصول الى ما نعتقد أنّه صوابُه ، آملين أنْ يكون عملُنا هذا وسيلةً لتيسير الانتفاع بالجَهْد المشكور الذي بذله الاستاذ المحقّق .

ص ١١٢ سطر ٢ : ( على **استبقاء** في **اختصار** ) لعلّها : على استيفاء في اختصار .

سطر ١٨ : ( موقرة الذقن ) لعلها : موفّرة في الذقن .

سطر ١٩ : (كوشيج) هي كَوْسَج بالسين المهملة كما في المخصّص ٧٢/١ .

ص ١١٣ سطر ١ : ( جَعْد الشَّعْر حينَ يكونُ **متفرّقا** جدا ) لعلها مُتَفَرِّقاً او مُتَفَرِّجاً ، لانه لا علاقة للجُعودة بالتفرُّق .

سطر ٧ : تكرر قوله : ( فان كان عليه سمرة مشربه بحمرة ) والصواب حذفُ هذه الجملة المختلّة .

سطر ٨ : ( **ادَم** ) والصواب : آدَم كما في اللسان ( ادم )

سطر ١٣ : ( فإنْ كانَ أكثَرَ من **نزع** ) والصواب : أنْزَع .

ص ١١٤ سطر ٧ : ( فإن غَلُظَ من **قُدّام** ودَقّ من اخُر ) لعلها : من قُدُم .

سطر ١١ : ( فإنْ غَلُظ الأنفُ قِيل غَليظه ، وبعكسه **دقيقه** ) هي رَقيقه كما في الكنز اللُّغَويّ ص (١٩٠) .

سطر ١٣ : ( فإن **انخفض** آخرُه قِيل اخْنَس ) . اقول : الخَنَسُ في الأنف هو تأخّره إلى الرأس وآرتفاعُه عن الشَّفة كما في اللسان ( خنس ) . فاما ( آنخَفَضَ ) محرف عن ( آنقَبَض ) أو ما يشبه ذلك .

سطر ١٥ ـ ١٦ : ( فإنْ كانَ صَغيراً مَليحاً قِيل **اداف** ) ـ بالدّال المهملة ـ وهو الذي بالمعجمة كما في المخصّص ١٣٢/١ ، والكنز اللّغويّ ١٧٩ : وثَنِيّة ذلفاء .

سطر ١٧ : ( فإنْ زادَ عَلى ذلِكَ حتّى صار كأنْفِ البَقَرةِ قِيل : لاشم ) والصواب : أخْشَم ـ بالمثلثة من فوق ـ كما في المخصّص ١٣٣/١

سطر ١٨ : ( فَإن اشْتَدَّ إقْبالُ طَرَفِهِ عَلى نِصْفِهِ ... فهو أَحْنَف ) . اقول :

الصواب : على قُبَّةِ الشَّفَة .

سطر ١٩ : ( فَإنْ مَالَ مِنْه إلى أحَدِ الجانِبَيْن فهو أقْمَم ) . والصواب أَقْمَم ، وألْقَمَ ، كما في اللسان ( قمم ) ردّة مال في الأنف ...

سطر ٢٠ : ( فَإن ارْتَفَعَتْ أرْنَبَتُه نَحْوَ الشَّفَة فهو أقْمَن ) والصواب : أَقْمَنُ ، كما في المخصّص ١٣٢/١ ، إذ أنّ ما أثبت في النص ليس سِمَةَ الانفَ الأقمَن .

سطر ٢٣ : ( فإن انْقَلَبَت [ الشفة ] السُّفْلى قِيلَ عَلَاء ويُقال دالسة ) . اقول : هي ذالِقَة كما في المخصّص ١٤١/١ ، والعَلَب ( ذلع ). ص ١١٥ سطر ١ : ( فإنْ كانَ في السُّفْلى قِيل انطلح ) والصواب أَنْطَح بالحاء المهملة كما في المخصّص ١٤٢/١ . ومنه « عَنْتَرَة النَّطَحاء » .

سطر ٢ : ( فإنْ كانَ وَسط العُلْيا نقرة فهي طَرْماء ، فإن كانت النقرة في السُّفْلى قِيلَ تَرْفاء ) . اقول : النَّتْرَة هي النَّرْجَة ما بين الشاربين ، والصواب هنا « بَتْرَة » كما في المخصّص ١٣٩/١ .

سطر ١١ : ( والنياب السُّفلى والعُلْيا .. ) . لم اقع على نياب جمعًا لناب ، فإنّ ما وجدتُه من الجموع : أَنْيُب وأنياب وأناييب ونُيوب .

سطر ١٥ : ( فَإن انْسَحَجَ طَرَفُها فهو كَشّ ) والصواب : أَكَشّ كما في الكنز اللّغويّ ١٩٣ والمخصّص ١٥٠/١ واللسان ( كشش ) .

سطر ١٥ــ١٦ : ( فإن انْسَحَجَ حَتّى يَسْتَوي مع الشفة قيل : امرد ) والصواب : مع المَنْبِت ، وأَدْرَد .

سطر ١٨ : ( ثُمَّ يَنْظُرُ إِلى أُذُنَيْهِ : فَإِنْ كانَ صَغِيرَهُما قِيل : **اصمغ** ) والصواب : أَصْمَع بالهمزة كما في الكنز اللُّغَوِيّ ١٧٠ وخَلْق الإنسان للبَلْخِي ١٢ ، والمخصّص ٨٤/١ .

من ١٦ ، سطر ٦ : ( فَإِنْ كانَ **حلوا** فِي اللَّوْنِ فَهُوَ كُمَيْتٌ ) . لم اجد لقوله « حَلْواً » وجها ، وربما كانت أَحْوَى ، او كلمة اخرى شبيهة بها .

سطر ٨ : ( فَإِنْ كانَ **اصفى** مِنْ ذٰلِكَ قِيل : كُمَيْتٌ يُشْبِهُ أَصْفَرَ ) . والوجه الصفاء هنا ، والوجه : « فَإِنْ كانَ اصْفَرَ مِنْ ذٰلك » . واستعمال ( أصفر ) في صيغة التفضيل ، على ضعفه ، قد تكرّر في الصفحة نفسها ( السطر السابع ) . ثم إنني اظن بَقِيّة الجُمْلة : « كُمَيْتٌ يُشْبِهُ أَشْقَر » بدليل قوله بعد ذلك : « وإن رَمِيتَ : أَشْقَر يُشْبِهُ كُمَيْتاً » .

سطر ١٦ : ( فَإِنْ كانَ أَشْقَرَ تَعْلُوه زُرْقَةٌ أَوْ ظُلْمَةٌ فَهُوَ **اصدى** ) . والقول : الصواب أَصْدَا بالهمز كما في المخصّص ١٥٣/٦ ونهاية الأرب ٨/١٠ . وفي اللسان ( صدا ) « الصَّدَاة شُقْرة تَضْرِب إلى السَّواد الغالب ... وفَرَسٌ أَصْدا .. ويُقال : كُمَيْتٌ أَصْدا إذا عَلَتْه كُدْرَة » .

سطر ١٦ــ١٧ : ( وَهُوَ أَنْ يَكونَ شعره بيضا منافذة الدُّهْمَة والكُمْتَة فهو صافي ) أقول : لا بُدَّ انّ هناك سقطا بعد كلمة « شعره » ويتّضح ذلك من السّياق المختلّ . كما ان « صافي » محرّفة عن « صِنّابِيّ » كما في نهاية الأرب ١٠/١٠ وأدب الكاتب ١١٢ واللسان ( صنب ) وفيه : « الصِّنّابِيّ هو الكُمَيْتُ أو الأَشْقَرُ إذا خالَطَ شُقْرَتَه شَعَرَةٌ بَيْضاء » . ولعلّ هذا يقودنا إلى انّ ( بيضا ) في النص هي : ( بيضاء ) . والصِّنّابِيّ ايضا صواب الضِّبابِيّ الذي جاء في السطر ٢١ .

سطر ٢٠ــ٢١ : ( فَإِنْ كانَ نَاصِعَ البَياضِ فَهُوَ قِرْطاسِيٌّ **ولباج** ) والصواب : لِياح بالياء المثناة من تحت والحاء المهملة ، وبكسر اللام وفتحها كما في المائع ١٠ واللسان ( لوح ) .

سطر ٢٣ : ( وَكُلُّ واحِدٍ مِنَ اللَّوْنَيْنِ نُكْتَةٌ مُنْزَدَةٌ عَنِ الآخَرِ فَهُوَ **مدبر** ) . اقول : هذه لا شَكَّ مصحّفة عن « مُذَرَّر » . جاء في نهاية الأرب ١٠/١٠ وفي أدب الكاتب ١١٣ أنّ المُذَرّر هو الذي تكون فيه نُكَت : وَرق البَرَش ، وكذلك في اللسان ( دنر ) عن ابي عُبَيْدَة . وقال ايضا : « وَفَرَسٌ مُدَنَّر فِيه تَدْنِيرٌ سَوادٍ يُخالِطُهُ شُهْبَة ، وَبِرْذَوْنٌ مُكَنَّرُ اللَّوْنِ اشْهَبُ على مَتْنَيْهِ وَعَجُزِهِ سَوادٌ مُسْتَدِيرٌ يُخالِطُهُ شُهْبَة » .

ص ١١٧ سطر ١ : ( وَإِنْ كَانَ فِي أُذُنَيْهِ شَعَراتٌ بِيضٌ فَهُوَ **أدرا** ) . الصواب **أذرا** بالذال المعجمة كما في ادب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٥/٦ واللسان ( ذرأ ) .

سطر ٤ : ( فَهُوَ **افرح** ) . اقول : بل أَشْرَح بالقاف كما جاء في المخصّص ١٥٤/٦ وادب الكاتب ١١١ ونهاية الارب ١٢/١٠ والملح ٥٦ .

سطر ٦ : ( فَإِنْ دَقَّتْ وَجَلَّلَتِ الخَيْشُومَ فهو **شِمْراخ** ) . والصواب : فَهِيَ شِمْراخ ، والفرس مُشَمْرَخ عن المخصّص ١٥٤/٦ ونهاية الأرب ١٢/١٠ .

سطر ٨ : ( فَإِنْ ابْيَضَّتْ شَعَقَةُ الْمَأْيا فَهو **ارثم** ) . هو أَثْلَم بالثاء المثلثة كما في الملح ١٨ وأدب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٣/١٠ .

سطر ٩ : ( فَإِنْ عَمَّها فَهِيَ **بشناء** وَمَاشِغَة ) والصواب : بَشْناء كما في المخصّص ١٥٥/٦ .

سطر ١٠ : ( فَإِن ابْيَضَّ ظَهْرُهُ فَهو **ارجل** ) . اقول : بل أَرْجَل بالحاء المهملة كما في المخصّص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٤/١٠ . والأَرْجَل هو ابيض الرِّجْل الواحدة .

سطر ١١ : ( فَإِن أَبْيَضَّ عَجُزُهُ دُونَ مُقَدَّمِهِ فهو **ازرف** ) والظاهر ان الكلمة محرفة عن « أَزْنَف » غير أنني لم اجد هذه الصفة فيما طالعته من كتب اللغة ، والذي وجدته في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٥/٦ ونهاية الأرب ١٤/١٠ واللسان (ازر) أنّ الفرس اذا أبيضّ عجزه فهو « أزر » .

سطر ١١ ايضا : ( فإن أَبْيَضَّ جَنْبُهُ أو كِلاهُما فَهو **احصف** ) كذا بالهملة ، والصواب أَخْصَف بالخاء المعجمة كما جاء في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٥/٦ ونهاية الارب ١٤/١٠ .

سطر ١٢ : ( فَإِنْ بَلَغَهُما فَهو **اجوز ويجوز** ) . اقول : هي صفة أَجْوَف بالفاء كما في المخصص ١٥٥/٦ واللسان ( جوف ) . وعليه ، فالصواب « أَجْوَف ومَجْوف » .

سطر ١٣ : ( فَإِنْ جَاوَزَ جَوْزَهُ .. إلى الظَّهْرِ فَهُوَ **ارح** ) . والأَرَحّ من صفات الحافر ، وهو الحافر الواسع ، وما جاء في النصّ صفة الخَرِج كما في المخصص ١٥٥/٦ واللسان ( خرج ) .

سطر ١٤ــ١٥ : ( فَإِنْ كانَ في ظَهْرِهِ أَثَرُ سَجْحِ السَّرْجِ وَنَبَتَ شَعَرٌ أَبْيَضُ فَهو **موقع** ) ، والصواب ، من اللسان ( وقع ) : مُوَقَّع . والتَّوْقِيع سجح في ظهر الدابّة ، وقيل في اطراف عِظام الدابّة ، من الركوب . وربّما انبعث هذه الشعر ونبت ابيض ..

سطر ١٥ــ١٨ : ( فَإِنْ بَلَغَ البَياضُ رُكْبَتَه ... فَهو مُحَجَّلٌ **محبب** ) والصواب مُحَبَّب بالجيم كما في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٦/٦ ونهاية الأرب ١٦/١٠ .

سطر ٢٠ــ٢١ : ( فَإِنْ كانَ مُحَجَّلَ يَدٍ وَرِجْلٍ مِنْ أَحَدِ شِقَّيْهِ فَهو مقيل الأيامن مُطْلَقُ الأياسر ) . الصواب « مُمْسَك » كما في أدب الكاتب ١١١ والمخصص ١٥٦/٦ ونهاية الأرب ١٥/١٠ .

سطر ٢١ــ٢٢ : ( وَٱلإِمْسَاكَ وَٱلإِمْلَاقَ مَا لَيْسَ بِهِ بَيَاسٌ ) . والنَّقْسُ ظاهر في النصّ ولعل إكماله ( الإِمْسَاكَ مَا بِهِ بَيَاسٌ وَٱلإِمْلَاقَ ما لَيْسَ بِهِ بَيَاسٌ ) .

سطر ٢٤ : ( .. وَبَلَغَ بِرُمَّتَيْهِ نهر العين ) والصواب انظر الزاي كما في أدب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٦/٦ .

ص ١٨٨ سطر ٣ : ( فَإِنَّ ٱبْيَضَّ ذَنَبُهُ [ نهر العين ] ) والصواب ان الصواب « اَصْبَغ » بالغين المعجمة ، وانظر أدب الكاتب ١١١ والمخصّص ١٥٧/٦ .

سطر ٥ : ( وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ سِمَةٌ زِيَالٌ : نهر العين ) ، والصواب « سَلْتٌ » بالسين المهملة ..

وللأستاذ الباحث خالص شكري لما بذله من جهد في بحثه القيّم الذي أنظار إلى نوع من التأليف لم نَعْتَدْه ، وما كنّا لندرك أهميّته الاجتماعيّة والعلميّة والتاريخيّة ، لولا جهد أستاذنا الجليل .

**مع كتاب « الفرج بعد الشدّة » للتنوخي :**

للأستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي .

عَرْضُ الدكتور الباحث لنشرة الأستاذ عبود الشالجي العلمي لكتاب « الفَرَج بَعْدَ الشِّدَّة » ممتع ومفيد كما عَوّدنا في كلّ ما يكتب ، وهو كثير . وما عَلَّقْتُه على هذا البحث قليل اكثره من أخطاء المطبعة ، كالذي جاء في ص ١٩٦ : « فثبت أن الميم والنون الأوليتين ... » والصواب : « الأُوَلَيَيْن » كما يقتضي الاستشهاد .. ولن أعرض لهذه الأخطاء ، فإنّ التنبّه إليها سهل ، وسأكتفي بما يقع من الأغلاط على غلَطِه ..

يقول الأستاذ الباحث ( ص ١٩٨ ) في معرض تعليقه على آستشهاد المحقّق ببيت الشاعر :

عَشِيَّةَ جا أَهْلُ العِراقِ كأنَّهُمْ : سَحابُ خَريفٍ صفَّقَتْهُ الجَنائِبُ

« ولا أدري كيف جاز للمحقّق أن يعدّ قول ( الشاعر ) على طريقة البغداديّين ، وهو مجهول ؟ أليس من الجائز أن يكون أندلسيّاً او مصريّا او شاميّا » ؟

والقول : الشاعر ليس مجهولا ، بل هو عَبْدُالله بن عَمْرو بن العاص ، او محمّد بن عَمْرو بن العاص ، كما في شرح نهج البلاغة ٢٢٥/٥ ، ٤٧/٨ والعقد ٢٤٢/٤ ، ٢٨٤/٥ ، أي أنّه حجازيّ شاميّ : اضف الى ذلك انّ هناك روايةً أخرى للبيت لا مجال فيها للاستشهاد ، وهي : ( غَداةَ غَدا أَهْلُ العِراقِ .. ) .

ويذكر الأستاذ الباحث ( ص ٢٠٠ ) معلقا على آسم «دُؤاد» انه : « ليس في العربية مادة (دأد) ، وعلى هذا ليس فيها (دؤاد) بالهمز ، من الأعلام ، والصواب : (دُواد) بالواو . وعرض هذا الوهم لكثير من المحقّقين والناشرين » . ثم يستشهد على رايه هذا بما جاء في « اشتقاق » آبن دُرَيْد وفي « اللسان » .

عندما قرأت ما أورده الاستاذ ، مرّ بخاطري انه قد سبق له ان تناول هذه المسألة بالتعليق ، ثم وجدت انّه قد تطرّق إليها في كتابه « معجم المعاجم في اللغة والأدب » ص ٢١٤ ، في معرض نقده لكتاب « الفرق » لثابت بن ابي ثابت ، فخطّأ هناك وُرودَ آسم الشاعر الجاهلي « أبي دواد » بالتسهيل ، وصحّحه بالهمز ، مُحيلا على « سمط اللآلي » ٨٧٥ : فهل تُراه عدل عن رايه السابق ؟ ومع اني أُرجّح ترك الهمز ، إلّا انني أرى جواز الهمز لما يلي :

١ ــ جاء في « التكملة » ( داد ) من الليث . ثم « اذا ارادوا اشتقاق الفعل من ( دد ) لم يَنْقَدْ لكثرة الدالات فيقولون في حبق السدر بهمزة ، فيقولون : دادد يدادد داددة . وانما آثاروا الهمزة ؛ لانها اقوى الحروف » .

٢ ــ جاء في « اساس البلاغة » ( داد ) ان « الدادي » هو قبال المحاق ، ومنه قولهم : « يا آبنَ آدم انت في الدَّوادي ، وما يَرْجى من عُمُرك إلاّ الدآدي » .

٣ ــ تبديل الواو همزة عند قبيلة هُذيل شائع ، فيقولون : أَبوه وأَلَد وأَقّت وإشاح وإعاء بدلا من وجوه وولد ووقت ووشاح ووعاء .

٤ ــ اطلقت العرب اسماء لا اصل لها في اللغة على الاشتقاق ، مثل « دَعْد » وهو آسم لامراة لا يوجد تحت الجذر ( دعد ) في اللغة غيره ، إلاّ ما روي من انّ امّ حُبَيْن تسمى دعدا كذلك ...

ويعترض الأستاذ الفاضل على قول محقّق الكتاب « وفي بغداد تعني الكلمة المركب البحريّ اي السفينة » فيؤكد ان « المركب » يستعمل في العراق للسفينة البحريّة والنهريّة ايضا . وهذا آعتراض من ما كان على أستاذنا الدكتور ان يتجشّم مشقّة الإشارة إليه ، خصوصا إذا حملنا ما ذكره المحقّق على أنّه يعني به ( المركب الملاّح ) إذ أنّه جاء به مقابلا للمركب البريّ ، ثم قال مفسّرا : « اي السفينة » . وسفينة بحريّة او نهريّة سيّان .

ويقول الاستاذ ( ص ٢١٢ ) : « اليس هذا خلطا من التجاوز على عمل المحقّق ؟ » ولعله يريد ان يقول : « .. من التجاوز في عمل المحقّق » ..

ويكثر الأستاذ الدكتور من الإشارة الى نصوص للمحقّق من استعمالات معيّنة في العاميّة البغداديّة ، مبيّنا عدم آنحسار الاستعمال

على بغداد وحدها بل على العراق والبلاد العربية الأخرى . واضيف انا الى كل هذا شيئا مما جاء ذكره في البحث فأقول :

ص ١٦٩ : ( اليقطين ) معروف أيضا في الأردنّ وفلسطين .

ص ١٦٩ ايضا : ( كهياة الفرخ المعوط ) : لا نزال نستعمل هذا الاستعمال في الأردنّ وفلسطين .

ص ٢٠١ : ( الوكب ) تستعمل للسفينة النهرية في العراق ومصر وغيرهما من الدول العربيّة .

ص ٢٠٢ : استعمال ( يُمَشّي امْرَه ) معروف في الأردنّ وفلسطين وغيرهما من الدول العربيّة .

بقي أن اذكر انّ الاستاذ الباحث توقّف عن التعليق على الكتاب عند نهاية الجزء الثاني ، فلم يورد على الجزء الثالث سوى ملاحظتين سريعتين قد يكون وقع عليهما وهو يمر بصفحات هذا الجزء مرّ الكرام ، ثم أغفل الجزئين الباقيين من الكتاب — فالكتاب في طبعته هذه ظهر في خمسة أجزاء — وأراه اكتفى بما أورد اذ وجد ان بقيّة ملاحظاته شبيهة بما سبق ، ثم ملّ إطالة البحث ، وليته فعل وتقصّى ما جاء في الأجزاء الثلاثة هذه ، فكل ما يكتب له قيمته وفائدته .

ولعدي الاستاذ الدكتور عميق الإجلال والاحترام وصادق المحبة.

**مناقشة رأي في علامة التأنيث :**

للاستاذ محمد شريت صالح الحياوي ، ثم استدراكه على هذا البحث .

يقول الاستاذ الباحث في مُسْتَهَلّ استدراكه على بحثه ( العدد المزدوج ١١-١٢ من مجلة مجمع اللّغة العربيّة الاردني — ص ١٦٣ ) :

« الاجتهاد عمل ذهنيّ مستحدَث وجديد غالباً وأين مساعيه ، ولذلك قد يكون عرضةً للتقليب والمراجعة من قِبَل مساعيه او من قِبَل فلان آخر » .. ولَعَمْري لقد صدق ، فإنّ أيّ عمل أيّنَ مساعيه يكون عرضة للتقليب والمراجعة والتغيير ، ولربما للنقض والرفض بكليته . واذا فليس من المستحبّ نشر اجتهاد لم يوفه مساعيه حقّه من الدراسة والتمحيص ، خصوصاً عندما يُناقِض فيه آراءَ ائمة اللّغة الذين عاشوا حياتَهم لها ، والذين كان في اختلاف مدارسهم بعضاً إلى تتبّع كلّ منهم عثرات الآخرين ، فأدّى ذلك بهم الى الوصول بقواعد اللّغة — نموها وسرعتها — إلى درجة قريبة من الكمال ، على ما تتسم به من المتانة والرّزانة ، وكان ذلك نتيجةَ دراسات استغرقت الملايين من السنين ، والكثيرَ من الجهود ، لعلماء متفرّغين كان لهم البقاءُ في اثناء الليل لم تتطرّق العجمة إلى السنتهم ، فنظروا عنهم وقاسوا واستقرأوا وأرجعوا الفرعَ إلى ما توصّلوا إليه بعد مشقّة وعناء ، افلا يكون من حقّهم علينا ، حين نخالفهم في آرائهم ، ان نُقلّب النظر في اجتهادنا هذا قبل ان نعلنه ؟! ..

اقول هذا في معرض تعليقي على بحث الأستاذ الجليلي الذي ناقش فيه ما أورده الاستاذ الدكتور إبراهيم السامرّائي في مقاله عن الجزء الاوّل من كتاب « ديوان الأدب » للفارابي ، والذي جاء فيه بآراء متعددة تتعلّق بعلامة التأنيث ، خالفه فيها كلّها الاستاذ الجليلي .

قال الاستاذ الباحث مناقشا آراء الدكتور السامرّائي ( ص ٢٢٩ ) : « سمّى التاء المربوطة هاء التأنيث ، لانّنا حين نقف عليها نلفظها هاء ، وغاته انّ الاصل هو الدرج لا الوقف ، كما أنّ من العرب من يقف عليها ويلفظها تاء ، فهي تاء اقوى من هاء » ..

واحبّ ان اذكر هنا انّ هذا الخلاف قديم في تاريخ العربية ، فهي عند الكوفيّين هاء ، « زعموا انّها الأصل وانّ التاء في الوصل بدل منها . وعكس ذلك البصريّون » ( مغني اللبيب ج٢/٢٤٨ ) . ولا يمثل

الاعتراض على ما جـاء به الدكتور السامرّائي ، الذي تبنّـى راي الكوفيين ، إذ انّ مثل هذا الاعتراض يجب ان يأتي في بحث منفصل يتناول الباحث فيه وجهات نظر كلٍّ من المدرستين في الموضوع ، ثم يُرجّح احد الرايين ...

وقال ( ص ٢٢٤ ) : « لا يُشترط ان يكون ما قبل التاء المربوطة حرفا مفتوحا ، فقد يكون الفا ... مثل فتاة وقضاة » ..

واقول : إنّ الأصل لمثل هذه الالف إمّا ياء أو واو مفتوحة سبقتها فتحة فقلبت الفا . فالوزن الصرفي لفتاه : فَعَلَة ، ولقضاة : فُعَلَة .

وقال الاستاذ ( ص ٢٢٤ ) : « وإنّي — بتواضع — اجازف ولا اسمي التاء المربوطة هاء كما سماها نحسب ، بل لا أعتبرهـا علامة تانيث » وهذا التعبير يعني انه يسمي التاء المربوطة هاء ، وهو خلاف ما يقصد ، والصواب ان يقول : « وإنّي لا ارفض تسمية التاء المربوطة هاء فحسب ، بل لا اعتبرها علامة تانيث أيضا » . هذا من ناحيـة الاسلوب ، أمّا من ناحية المضمون فاقول : ذكر الباحث أنّ اللّغويين قد شرحوا « هذه التاء وبيّنوا اغراضها المختلفة في مواضعها المتعددة ، ولا حاجة لاستظهار ما وضّحوا وبيان ما قرّروا » فلا ادري لم رمى الاستاذ عرض الباحث بجميع ما ذكر اللغويون لهذه التّاء من اغراض ، ثم اختار لها استعمالا واحدا ( هو الوحدة ) والحقه في آستدراكـه باستعمال آخر هو ( التانيث ) . لقد عدّد اللغويون وجوهاً كثيرة لدخول هذه التاء على الاسم ، اوّلها — وهو الأعمّ — للفرق بين المذكّر والمؤنّـث في المشتقات ، نحو كريم وكريمة ، ثم للفرق بين المذكّر والمؤنّث في الجنس ، نحو فتى وفتاة ، ثم للفرق بين الجنس والواحد نحو تمر وتمرة ، ثم للمبالغة في الصّفة ، نحو عَلّامة ، ولتاكيد التانيث نحو ناقة ، ولتاكيد الجمع نحو حجارة ، وعوضاً عن ياء مفاعيل في الجمع مثل فرازنة ، وعوضاً من ياء النّسب نحو مهالبة ، وللدّلالة على التعريب نحو جوارية

الخ .. وعلينا ان نُبيّن هنا انّ معنى ( الوحدة ) الذي أشار اليه الأستاذ الحياوي يشبه ما نص عليه النحاة من استعمال التاء للفرق بين الجنس والواحد ، إلاّ أنّه ليس به ، فإنّ ما يعنيه الأستاذ بالوحدة هو «الفرد» سواء اكان ذلك لفرد ام لمجموعة . ويمكن اختلاف الاستاذ في أنّ التاء وُضِعت لهذا الاستعمال أساسا ، وأدلّتنا على ذلك ما يلي :

لو كانت التاء للوحدة في الكلمات التي تدل على مفرد ، مثل ثمرة ورسالة ، لما أنثنت عند الجمع ، ولبقيت بنائهما عند التثنية ، فنقول «ثَمَرَتان» كما نقول «ثَمَرتان» . وهذا غير الواضح ، وإنما كان حذفها في جمع المؤنث السالم لاجتماع أداتي تانيث في كلمة .

فلو قيل : إنّ التاء لم تُحذف ، وإنّما جاءت في آخر الكلمة بمبسوطة عندما جمعنا فقلنا ثَمَرات ورِسالات ، وهي هنا تدل على الوحدة والأفراد للجمع ( وانظر ص ٢٢٨ من البحث،والاستدراك ص ١٦٥ ) ، نقول : فكيف نجيز : « ثمرات متفرّقة ومجتمعة » ، وأين معنى الوحدة فيها ؟ بل إنّ هذا الجمع يفيد القلة والتفرّق ، ومن هذا المثال على القلة قول حسان :

« لَنا ٱلجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى »

ثم لماذا لا يمكننا تثنية هذه ( الوحدة ) فنقول : « ثَمَراتان » بمعنى ( وحدتين ) مجموعتين من الثّمرات ، كما نقول : « ثَمَرتان » بمعنى ( وحدتين ) من الثّمار ؟؟

ولو كانت الثّمرة وحدة ، ولا علاقة لها بواحد الثّمار ، كما انّ الفأرة وحدة والفأر واحد الفئران ( كما جاء في البحث ص ٢٢٥ ) فما هو واحد الثمار ؟ وما هو واحد الرّسائل والرّسالات ؟

ولو كانت التّاء للوحدة في الكلمات التي تدلّ على ( مجموعة ) مثل قضاة وعبادلة ، لجاز لنا ان نُثنّي ونَجْمع هذه الكلمات فنقول : «قُضاتان»

وتعني مجموعتين من القضاة . فان قيل : إن هذه الكلمات تدل على جمع ولا يجوز تثنيتها أو جمعها ، نرد بأنّ كلمات مثل قوم وآل وجماعة ومجموعة تدل على جمع ، وكلّها تثنى وتجمع ..

ولو تأملنا كلمة « قضاة » مثلا تدلُّ على وحدة ( مجموعة ) من معنى القضاء ، فكيف نجمع ما ترى كلمة « قاضي » جمع تكسير عادياً لا يدل على وحدة ؟؟

لا شك ان الذي دعا الأستاذ الحياوي إلى تبنّي فكرة ( الوحدة ) هذه هو ظهور تاء التأنيث في كلمات تدلّ على مذكّر حتما ، مثل قُضاة وقَضاة وعَلامة ، وهذا لجأ به الى محاولة إيجاد معنى مشترك يربط بين متناقضات ، فتوصل إلى مسألة « الوحدة » هذه .

لكنّ علمائنا اللغويّين كانوا قديما قد حَلّوا هذه المشكلة بشكل سهل منطقيّ مُرْضٍ ، فقد توسّعوا في دراساتهم المستفيضة التي اجروها في موضوع التأنيث والتذكير في اللغة ، إلى انّ هناك نوعين من المؤنّث : حقيقيّ ولفظيّ . فالمؤنث الحقيقيّ ما جاء تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى ، او المعنى وحده ، من حيث أنّه يدُلّ على مؤنّث ، واللفظـيّ يختصّ التأنيث فيه باللفظ من غير أن يدلّ على معنىً مؤنّث ، ولكلٍّ من هذين النّوعين أحكامه وقواعده . فهذا التّمييز يحلّ المشكلة ويعفينا من محاولة إيجاد معنى مشترك قد نسميه « وحدة » وقد نسميه غير ذلك ..

ولنعُدْ إلى ما جاء في البحث :

قال الأستاذ ( ص ٢٢٥ ) : « وهكذا جاء تأنيث نارة من الوحدة لا من النار ، الذي بدوره جاء تذكيره من الجمع ايضا » !!

ونقول : الجمع ، ما لم يكن سالماً للمذكر ، هو إلى التأنيث اميل ، وفي الحالة المذكورة نستطيع القول : « اكلتْه النار » اذا قصدنا الجنس في الجمع كما نقول : « اكلتْه الفئران » .

ولخّص الأستاذ الباحث ( ص ٢٢٦ ) اسباب رفضه ان تكون التاء للتأنيث بنقاط ثلاث :

ا : « لو كانت الكلمة المختومة بالتاء المربوطة مؤنثة ، وعلامة التاء علامة التأنيث ، لجاز حذف التاء وتحوّلت الكلمة الى مذكر ، وهذا لم يحدث الا مصادفة » .

واقول : ذكرنا سابقاً أنّ استعمالات تاء التأنيث لا تأتي لغرض التأنيث الحقيقي ، اي لغرض تأنيث المعنى ، فحسب ، بل تأتي لأغراض كثيرة اخرى.ولا يُفْتَرَض أن يؤدي حذفُ التّاء إلى تذكير المعنى عندما تكون هذه التاء أصلا لم تُفِدْ تأنيث المعنى ..

ب : « لو كانت مؤنّثة لما نُقِل معناها إلى مذكر ، مثل طَلْحَة وحَمْزَة ومُعاوِيَة » ..

واقول : إنّ العَرَب كثيراً ما سَمّتِ ٱلعَلَم المذكّر ٱسماً مؤنّثاً والعَلَم المؤنّث ٱسماً مذكّرا ، وقد يشتركان في ٱسم واحد ، فسمّت الرجل والمراة هنداً ، وسمّت الرجل « وَرْقاء » والمراة « جَنان » ، كما الْتَمَسَت الجُموعَ أسماء للأعلام ، مثل زَيْدُون وأسْماء ، بل ٱستعملت الأمثال اسماء للأعلام ، مثل يَزيد وأحمد ، وكلّ هذا غير مُنكَر وليس فيه « نقل معنى » .. لكنّ لفظ طلحة وحمزة ومعاوية ، لوجود تاء التأنيث ، يبقى مؤنّثاً ، فلا يجمع جمع مذكّر سالما ، بل جمع مؤنّث ، فيقال : « جاء الطّلحات والحمزات » .. وفي كثير من الأحيان يعامل هذا العَلَم معاملة المؤنّث عند ٱعتبار اللفظ ، ومعاملة المذكّر عند ٱعتبار معناه ، فيُقال : « عَنْتَرَة النَّلْعاء » و « عَنْتَرَة الأنْلَع » ..

ج : « لو كانت مؤنّثة لما دلّت على جمع مُذكّر مثل قُضاة ، عَباقرة .. الخ » .

وقد بيّنا سابقاً انّ تاء التأنيث تأتي لمعان غير معنى التأنيث

الحقيقي ، ونزيد هنا أنّ جموع التكسير ، سواء ما انتهى منها بتاء التأنيث وما لم ينته بها ، تجري مؤنّثة لفظا ، اذلك نقول : « جاءت الرّجال » و « هذه الجمال » .. الخ .

ثم تطرّق الأستاذ الحياوي ( ص ٢٢٦ ) إلى أنّ التأنيث في الكلمات المنتهية بالألف المقصورة او الممدودة إنّما أنّث بالصّيغة ، وأنا أميل إلى موافقته على رأيه ، شريطة قبوله أنّ تكونَ جموعُ المذكّر التي على وزن فَعْلَى مؤنّثة ، مثل مَرْضى ومَوْتى وفَوْضى وزَمْنى ، وهذه كلّها جموع مؤنّثة لفظا كما بينا سابقاً عند ذكر جموع التكسير . إلّا أنّنا نخالف رأيه ( ص ٢٢٧ ) في أن « عطشان » هي عَطْشى مضافاً إليها النون ، إذ انها صيغة فَعْلان من « عَطِشَ » ، والأصْل في اللغة التّذكير ، ووزنة ( فَعْلان ) جاء مؤنّثها على زِنَة « فَعْلى » في الغالب،وبإضافة تاء التأنيث في مواضع اخر ، فتقول : ريّان وريّانة وريّا ...

وذكر الأستاذ ( ص ٢٢٧ ) أنّ الليل قد يكون مُذكّراً تارة ومؤنّثاً تارة ، ونرى، انّ هذا الأخير لا يَصِحّ ، فانت لا تقول : ليلٌ طويلة .

وتناول الأستاذ ( ص ٢٢٨ ) تأنيثَ الفعل ، وهذا أمرٌ طريف ، فالفعل لا جنس له ، وما يلْحقه من اللّواصق ، كالتّاء المبسوطة في « ذَهَبَتْ » أو تاء المضارعة في « تَذْهَبُ » ، يتكيف حسب الفاعل ، وذلك ضمن شروط وقواعد يحتاج ذكرها إلى بحث طويل منفصل ، على انّني اود الإشارة هنا إلى أنّ الأستاذ اغفل ( النون ) في افعال مثل ( أذهَبْن ) وهي هنا تأتي حتماً للمؤنّث ، وكان أعتبر ( ص ٢٢٧ ) النون أداة تذكير عندما تحدث عن كلمة « عَطْشان » ، كما اشير إلى أنّ تاء المضارعة في « تَذْهَبُ » قد تكون المخاطب المذكر ... واقول : اما كان من الأفضل أنْ يتطرّق الأستاذ في بحثه الى ( تأنيث ) الفعل وإلى جمع المؤنّث السالم ، مهلتان المسألتان لهما قواعدهما وأسسهما ، ولا تبحثان في سطور ..

وأخيراً ، أذكّرُ خلاصة البحث كما لخّصها الأستاذ الميشاوي ( ص ٢٢٨ ) مصحّحة كما شاء في استدراكه ( ص ١٦٥ ) .

١ ــ « التاء المربوطة لا الهاء تأتي لأغراض مختلفة ، ويتّفق كلّ معانيها في معنى واحد مشترك هو ( الوحدة ) ، فهي علامة على الوحدة أصلا لا على التأنيث » . وقد سبق أنْ بيّنّا رأينا على هذه المسألة ، ونزيد هنا : ما الفرق بين قولنا : ثمر وثمرة ، ومَمْح وتمحة ، وملّاح وملّاحة ، وبين قولنا : سابلة وسابل ، وجمّالة وجمّال ، وملّاحة وملّاح ؟ إنّ الدلالة على الواحد في الأمثلة الأولى انما هما اتصال تاء التأنيث ، أمّا في الأمثلة الثانية فانما حذف تاء التأنيث .

٢ ــ « الألف المقصورة والألف الممدودة إذا وجدت إحداهما في كلمة ، وكانت تلك الكلمة مؤنّثة ، كان التأنيث بالتّبعية والفرع وليس بوجود الالف » .

اقول : الألف المقصورة والألف الممدودة المقصودتان هنا ، ألفتان وليستا اصليّتين في الأسماء . والاسماء المنتهية بإحداهما تعرب عادة مؤنثة الا ما شذّ ، فيمكننا ان نقول : إنّ الصيغ المنتهية بالالف الممدودة او المقصورة تفيد التأنيث . وهذا لا يختلف عن قولنا ( إنّ الألف الزائدة في نهاية الاسم تفيد التأنيث ) الا قليلا .

٣ ــ « التاء المبسوطة في الفعل كالتاء المربوطة تتعاقبان وتتعاونان معنىً ونوعاً سيان .

امّا في الجمع بعد الألف فهي للوحدة ليس غير كما شرحنا مفصلا »

وقد بيّنّا رأينا بالنسبة إلى الفعل ، أمّا بالنسبة الى جمع المؤنث السالم ، فنضيف إلى ما كنا ذكرناه سابقاً : إنّ كانت التاء المبسوطة في الجمع بعد الالف هي كما ذكر الأستاذ ، فحكمها يجب أنْ يماثل حكم التاء المربوطة في كلمة مثل « قشاة » ؛ فكلاهما تفيدان ( الوحدة ) كما

كما ، وبالتالي يصبح من الجائز لنا أنْ نقول : « التلميذاتُ ذَهبوا » كما نقول : « القُضاةُ ذَهبوا » ، لأنّ ( التلميذ ) مذكّر ، و ( الألف ) للجمع ، و ( التاء ) للوحدة ، فلا أداة تأنيث هنا ولا معنى تأنيث ، فلماذا نُضطرّ إذن إلى أن نقول : التلميذاتُ ذَهَبْن ؟؟ .

٤ — « قد تكون الكسرة أو التاء مربوطة أو مبسوطة علامتي تأنيث » .

نقول : التذكير والتأنيث كما اسلفت من خصائص الاسم ، دون الفعل والحرف ، ولمّا كانت الضمائر وأسماء الإشارة كلّها اسماء ، جرى تأنيثها وتذكيرها ، ولكنّ ذلك جرى بالوضع دون اداة . فالضمير المتصل في : « ماضيهِ » ، على الرّغم من الكسرة في آخره ، هو ضمير مذكّر ، في حين أنّ الضّمير المتّصل في : « ماضيها » ضمير مؤنّث ، ولا كسر . والحركة آخر الكلمة لا تكون أداة تأنيث أو غيره ، لزوالها عند الوقف أو عند التثنية أو النّدبة ، والأداة إذا زالت زال عملها . عندما نقول : « واقطاماه » تبقى قَطام مؤنّثة دون اعتبار لزوال حركة الكسرة من آخرها ، مما يدلّ على انّها ليست أداة تأنيث . لكن التأنيث في هذه الكلمة وشبيهاتها جاء من الصّيغة ، فإنّ زِنَة ( فَعالِ ) المبنيّة على الكسر جاءت في غالبها للمؤنّث ، وشذت شوارد مثل : « حضار » اسم جبل ، مذكّر .

لربما أن يتّسع صدر الأستاذ الحياوي لما كتبت ، وما اظنّه إلّا فاعلا ، طالما أنّ الهدف هو خدمة العلم والحقيقة ، كما ذكر الاستاذ . وله منّي خالص التجلّة والاحترام والإعزاز ، وفّقنا الله وإيّاه وهدانا الى ما فيه الخير لعلّنا الفريقة هذه .

## ثبت المصادر والمراجع


١ ــ **ادب الكاتب** : لابن قُتَيْبة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ــ الطبعة الرابعة ــ مطبعة السعادة سنة ١٩٦٢ .

٢ ــ **اساس البلاغة** : للزمخشري . طبعة دار صادر ــ بيروت سنة ١٩٦٥ .

٣ ــ **الإنباه** : « إنباه الرواة على أنباه النحاة » للقفطي تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . طبعة دار الكتب .

٤ ــ **الإيضاح** : « الإيضاح في علل النحو » للزجاجي تحقيق مازن المبارك . مطبعة المدني سنة ١٩٥٩ .

٥ ــ **التكملة** : « التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية » للصغاني . نشر مجمع اللغة العربية ــ القاهرة .

٦ ــ **ديوان ابي العتاهية** : « ابو العتاهية ــ أشعاره وأخباره » جمع وتحقيق شكري فيصل ــ مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٥ .

٧ ــ **ديوان ابي نواس** : برواية الصولي ــ تحقيق بهجت المدني ، دار الرسالة للطباعة بغداد سنة ١٩٨٠ .

٨ ــ **شرح نهج البلاغة** : لابن أبي الحديد تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم . الطبعة الثانية دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٠ــ١٩٦٧ .

٩ ــ **اللُّباب** : « اللُّباب الزاخر واللُّباب الفاخر » للصغاني . تحقيق محمد حسن آل ياسين ( حرف النون ) دار الحرية للطباعة ــ بغداد سنة ١٩٨٠ .

١٠ ــ **العقد** : « العِقْد الفريد » لابن عبد ربه تحقيق أحمد أمين وآخرين ، نسخة بالافست عن طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ــ نشر دار الكتاب العربي ــ بيروت .

١١ ـ كشف الظنون : « كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون » لحاجي خليفة . نسخة بالأفست عن طبعة استنبول سنة ١٩٤١ ـ نشرة مكتبة المثنى ـ بغداد .

١٢ ـ الكنز اللغوي : « الكنز اللغوي في اللسن العربي » تحقيق أوغست هفنر . يشتمل على ثلاثة كتب منها « خَلْق الإنسان » للأصمعي . المطبعة الكاثوليكية سنة ١٩٠٣ .

١٣ ـ اللسان : « لسان العرب » لابن منظور . طبعة دار صادر .

١٤ ـ المخصص : لابن سِيدَة . تصحيح الشيخ محمد محمود التركزي الشنقيطي ـ نسخة بالأفست عن طبعة بولاق ـ نشر المكتب التجاري ـ بيروت .

١٥ ـ المصون : « المَصُون في الأدب » لأبي أحمد العسكري . تحقيق عبد السلام هارون . مطبعة حكومة الكويت سنة ١٩٦٠ .

١٦ ـ مع الصادر في اللغة والأدب : الجزء الأول . الدكتور إبراهيم السامرائي . مطبعة الأديب البغدادية سنة ١٩٨٠ .

١٧ ـ مغني اللبيب : « مُغْني اللبيب عن كُتُب الأعاريب » لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد .

١٨ ـ المنجد : لأبي عبدالله التمري . تحقيق وجيهة النبطل ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٦ .

١٩ ـ نهاية الأرب : « نِهاية الأرب في فنون الأدب » للنُّوَيْري . نسخة بالأفست عن طبعة دار الكتب .

٢٠ ـ هدية العارفين : «هَدِيّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين» لإسماعيل باشا البغدادي نسخة بالأفست عن طبعة استنبول سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٥ ، نشر مكتبة المثنى ـ بغداد .

# الأبجدية الصوتية

للدكتور قسطاكي الشوملي
(جامعة بيت لحم)

ان الكتابة ليست سوى صورة تقريبية للاصوات في اللغة ، وهي لا تصلح لتمييز الاختلافات الصوتية الحاصلة بين مختلف اللهجات . فالحرف الذي يصور بشكل واحد في عدد كبير من الكلمات يلفظ في كل صورة من صوره فيه صوتية مختلفة . ونظرا لعجز الكتابة الاملائية عن تمثيل اصوات اللغة ، فقد جهد العلماء في ايجاد أبجدية صوتية لكتابة الحروف وتبيها الصوتية حسب اوضاعها المختلفة في الكلمة ؛ كما فكروا في وضع ابجديات تهدف الى تجنب عيوب الابجديات المستعملة .

واعتمدت الابجدية الصوتية الدولية المعروفة على رموز مأخوذة من الالفبائية الرومانية ، بعد أن ادخلت عليها اضافات وتعديلات ، فاخذت رموزا اغريقية وعدلتها لتلائم اشكال الرموز الصوتية . كذلك استعملت رموزا صغيرة للاشارة الى أن صوتا قد استطيل باون صوت آخر ؛ كما استخدمت الحروف المائلة والكبيرة . وقد قامت الفكرة الاساسية للحروف على أساس التمييز بين الاصوات وخصائصها ، فكتب الحرف منفردا لو كان لفظا عاديا ، في حين كتبت العلامات المميزة لكيفية نطق الصوت بصورة مخالفة للعادة . وعلى هذا الاساس تستطيع هذه الابجدية الصوتية ان تمثل اصوات اللغات الحية والميتة وهي فعالة .

ويمكن اقتراح نظام عربي توضح من خلاله رموز لكل الاصوات في اللغة العربية ، فالاختلافات الصوتية كثيرة ومتنوعة . فحرف الالف في كلمة «كتاب» صوت طويل ، في حين أنه في كلمة «باب» صوت قصير . والراء في الكلمات « يورد — مولود — يعود — يولد » لا تعبر عن قيم صوتية متساوية . وحرف القاف في كلمة «حق» غير القاف في كلمة «قلم» . واللام في «سلب» غير اللام في «ثلاثة» ، والنون في « من السماء » غير

جاء ؟ — من خرج ؟ — من غاب » ، يختلف نطق بعضها عن بعض . كما ان شعور السامع بأن الحرف واحد في لغات مختلفة هو شعور خاطيء : فالتاء في العربية تختلف عن التاء في الانجليزية ، وهناك فرق دقيق بين نطق التاء في كل من اللغتين ، فهو في العربية لثوي أسناني ، وفي الانجليزية لثوي فقط . وهذا الفرق الدقيق في اللغتين يقف أحيانا عقبة في نطق العربي للانجليزية . كما ان حرف الباء في العربية يختلف عن [illegible] في الانجليزية . فكيف اذن يمكن وصف الاصوات العربية ؟ .

ان الكتابة العربية اهتمت بالاصوات الصامتة ورمزت لها برموز خاصة ، ولم تهتم بالاصوات اللينة ، وخاصة القصيرة منها ، ولم ترسمها خطا ، مع انها تتردد في النصوص بنسبة ٤٨٪ ، كما يزداد عدد أصوات اللين في اللغة المحكية على ما هو عليه في اللغة الفصحى . ولكي تصبح الابجدية العربية قادرة بنفسها على دراسة اصوات اللغة العربيـــة واصوات اللهجات العامية كلها ، لا بد من ان نضع رموزا لكل أصواتها . ان الاصوات في كل لغة اكثر من الحروف ، فعدد الحروف الموجودة في ابجدية اية لغة لا يعبر عن جميع اصوات هذه اللغة ، لان فيها من الاصوات ما يفوق كثيرا رموزها الكتابية . وجدول الاصوات المستعملة في لغة ما لا يتعدى ستين صوتـــا عادة . كما ان عدد الاصـــوات المستخدمة في جميع اللغات الانسانية لم يستنفد كل الامكانات الصوتية للآلة المصوتة .

ونظرا لهذه الفروق بين ما ينطقه المتكلم وما تسجله الكتابة من نطقه ، نستطيع ان نقول ان الكتابة العادية تكاد لا تؤدي ، في اية لغة ، اكثر من نصف الواقع اللغوي الملفوظ ، خاصة وان اللغة العربية تستغني عن جزء مهم من الاصوات المنطوقة ، وهو الحركات . ونأمل ان تجرى محاولة جادة لوضع رموز عربية للاصوات العربية ، تهدف الى بيان ملامح الصوت الانسانية التي لا يمكن ان تظهر في الحرف الواحد .

دكتور قسطندي شوملي

# رد وتعقيب

للأستاذ محمد مهدي الجواهري
(العراق)

في تعقيبي على ( ذيول وملاحظات ) للاستاذ سلام عاشم ، في العدد المزدوج من مجلة المجمع العامرة ( ١٧ — ١٨ ) ، سأتناول الموضوع تخفيفا للجهد واختصارا للوقت ، وذلك لسلطة القراء ، وهم هنا المتخصصون المعنيون ، لان ما يهمني من فروع بحث الاستاذ الكاتب هو ما يتصل بي مباشرة ، سواء أكنت ناقدا ام منقودا ، أما ما يتصل بغيري من المنقودين فلا شأن لي به هنا ، ولكنني — ولنا عاد إلى التعقيب — لا بد ان أذكر ان الكاتب لما تناول موضوع ( مناسبة المعاجم .. ) ، للاستاذ نجيب اسكندر ، تناوله من جوانب عديدة ، اكثرها جديد وأقلها معاد او مشترك بيننا بما عالجته وقررته ، والمهم انه كان موفقا في شرح وتحليل معظم ما طرحه وفصله .

والى هنا يقف قلمي عن الحركة تاركا للقارئ في جانب تقويمه تعقيبا وتقريرا ، فليعذرني القراء الكرام لان المعيب هنا يستدل من شجون ، وما كتبه الكاتب من نقد حيرني واحرجني ، حتى خيرت نفسي بين كتابة التعقيب او ترك الامر للمتتبعين ، ليستشيروا بأنفسهم ما يصلح من قول او خاطرة او راي ، وذلك بمراجعة عددي مجلة المجمع الموقر المزدوجين ( ١١ — ١٢ ) و ( ١٧ — ١٨ ) اللذين سأرمز الى اولهما بحرف (ك) ، اي الصادر في كانون الثاني ١٩٨١ ، والى ثانيهما بالحرف (ت) ، اي الصادر في تموز ١٩٨٢ .

لقد اخترت الكتابة لانها لا تخلو من فائدة على ما اظن . ولنبتدىء بالكلام المشجع الذي هو قائله : ( انني احترم من يرجع عن رأيه عن

مجانبة الصواب ، وقل من يتحلى بهذه الصفة . ) ١٥٢ ت . وأتوسم ان يكون الداعي الى هذا البدأ هو اول العاملين به ، في هذا التعقيب على الاخضر ، حيث تجرني دعوته الكريمة لتشمل جميع العاملين من العلماء والادباء وغيرهم ، الذين يجب ان يكون ديدنهم التمسك بالحقائق ، فيتجنبوا الانرة ، ويتركوا المكابرة ، والا تلخذهم العزة بالاثم ، بل يكمل بعضهم بعضا دون تفاخر ولا منة ، بل بخلق ثابت دائم ، مسترشدين بآية ( واما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الارض ) .

وقال ايضا : ( وانا المقر بالزلل والتقصير ، ولكن دفاعا عن استعمالات لغوية صحيحة وعن علماء كانوا من بناة صرح اللغة طعن في اقوالهم . ) ١٦٢ ت .

اقول : الاقرار بالزلل والتقصير يجب ان يكون خليقة يتصف بها الجميع ، اما الدفاع عن الاستعمالات اللغوية الصحيحة فهو غاية العاملين المصلحين . بقيت عبارة الدفاع ( عن علماء كانوا من بناة صرح اللغة طعن في اقوالهم . ) فانا في رايه الطاعن وهو الحريص المدافع .! فما نصيب هذا القول من الصحة والواقع ؟. لماذا لم يستعمل مثلا فعلي «اعترض» او «خالف» بدلا من (طعن) ؟ اظنه اراد المبالغة والتهويل . واترك هذا وتسال : كيف يكون الدفاع عن العلماء ؟ . هل هم معصومون في اقوالهم واعمالهم وافكارهم ؟ لا يأتيها خطأ ولا ضعف ، ولا يمسها حتى الطهرون !. ايقل الكاتب ما قاله ، ولكن لغيرنا ، لاننا نعتز بعلمائنا العاملين الذين حفظوا لنا لغتنا العزيزة جمعا وتدوينا ، ونظموها علوما وقواعد ، وصانوها من الضياع ، فلهم الفضل والشكر الابديان . ولكننا من جهة اخرى لا نقدسهم ، لانهم مثلنا يعتريهم ما يعترينا . لنا الحق ان نجتهد كما اجتهدوا ، وان نفكر كما فكروا ، فنصيب او نخطىء كما اصابوا او اخطأوا . كل ما كان مباحا لهم هو مباح لنا في

دراسة او معالجة المفردات والجمل والاساليب والنظم ، يقتضينا ان نحافظ على كيان لغتنا ، وان لا نمس اسسها وجذورها ، وان لا نغير من طبيعتها شيئا . فهذا هو الدستور الذي يجب ان نسير على هداه ونعمل بمقتضاه .

ولننتقل الى انتقاد الكاتب لما قلته بشأن كلمة ( قلم ) ، وقلت ما للقلم قد سكنت حركته مرة اخرى ؟. الانه استخدم بصورة مؤنثة وحقيقة مرة ما كنت ارغب في قولها ؟ . لقد كانت كل انتقاداته وانتقاداته غير مقنعة ، مع الاسف ، في معظم ما اثاره وبحث فيه من نقاط خالفني او خطأني فيها . ولتأكيد ما اقوله — وعساني اكون مخطئا في بعضه — سأتناول اقواله شرحا وتعليلا ، ثم اعقب عليها كالآتي : —

(١) يقول : ( قال الاستاذ الحياوي مخطئا الاستعمال : يسمى بالالف ، مؤكدا ان الصحيح ما جاء في الآية : وانى سميتها مريم . ) ١٤٩ ت . لم ينقل كلامي نصا بل تصرف به ، فخرج بمعناه عما اردت ، حيث قلت جملة ( لا حاجة الى الباء لانها زائدة ... ) ١٤٨ ك ، التي لا يستخرج منها معاني الكلمات ، مخطئا ، مؤكدا : الصحيح . والحقيقة ان الباء المتعلقة بالفعل ( سمى ) ومشتقاته زائدة على المعنى ، لها استعمالها فجائز ولكن دون بلاغة ولا ايجاز . والقرآن غير متساهل وغير مدوة .

(٢) يقول : ( يقترح الاستاذ المعلق تسمية الحركات — لواسق — ) ١٤٩ ت . ويقول : ( لكل ذلك اخالف الاستاذ في اطلاق اسم جديد على الحركات . ) ١٥٠ ت . غير اني قلت : — ولان يكون ضروريا ان نشير لها اصطلاحا مشتركا يقابل ( الفاوازل ) في اللغات الاوروبية ، مر باقتراحي اللواسق ... — ١٤٩ ك . والمفهوم ان ضمير التثنية في — لها — عائد الى الحركات واسرف المدهما ، ومعنى — مشتركا —

اي النوعين لا اواحد منهما . بينت ذلك لاثبت ان العربية لا يصعب عليها وضع مصطلح جديد يضاهي المصطلح الغربي ، جوابا على انتقاد الاستاذ اسكندر ، وبذلك لم اقترح الغاء اسم او مصطلح الحركات واسما مصطلحا جديدا بدله ، ولا اردت الغاء مصطلح ( احرف المد ) ايضا بل اردت ان يبقى اسما مصطلحي الحركات واحرف المد بدلالتهما، على ان يضاف اليهما مصطلح ثالث يدل عليهما مجتمعين ، اي يدل على مجموعهما ، حيث يصير عندنا ثلاثة مصطلحات : حركات ، احرف مد ، اواسترق .

(٣) يقول ما معناه : لا حاجة لتفضيل استعمال ( احرف اعتيادية ) على ( حروف عادية ) فالكلمتان صحيحتان ١٥٠ ت . واقول : اذا وجد جمع قلة وجمع كثرة لكلمة واحدة ، استعمل كل واحد منهما في مكانه ودلالته ، كما في ( احرف ، وحروف ) فان لم يكن للكلمة سوى نوع واحد من الجمع ، استعمل القلة والكثرة . مع العلم ان اوزان القلة قليلة ، واوزان الكثرة كثيرة ! اما ( اعتيادية وعادية ) وان كانتا بمعنى واحد احيانا ، الا ان الاولى ذات معنى مستقل ، ولها فعل خاص بها — اعتاد الشيء اعتيادا : صيره عادة لنفسه — بينما الثانية ذات معان اخرى : فالعادي ايضا نسبة الى قبيلة عاد البائدة ، والعادي الشيء القديم كما يقال — بئر عادية — اي قديمة ، وعلم العاديات ما يختص بالآثار . فاي الاستعمالين اولى : المستقل ام المشترك الذي ربما يسبب الالتباس ؟ .

(٤) لا ازال عند رايي في حديث الملاعق الثلاث ، راجيا من الكاتب اعادة قراءته ، ومقارنة ما قلته بما قاله بصورة صحيحة مضبوطة ١٥٦ — ١٥٧ ك ، ١٥٣ — ١٥٤ ت .

(٥) قلت : لان العربية واسطة للتفاهم — ويقول ( والواسطة ،

في اللغة : الجوهرة الكبرى وسط العقد ، ولعل الاسلوب ان يقال : وساطة . ) ١٥٣ ت .

واقول : للواسطة بضعة معان : اولها واسلمها انها اسم فاعل مؤنث من الفعل ـــ وسط الموضع ـــ توسطه ، والواسط هو الوسيط ، مؤنثهما واسطة ووسيطة حيث تجمع الاخيرة على وسائط ومن معانيها ايضا الجوهر الذي في وسط القلادة ، هو اجودها . اما الوساطة فليس لها سوى معنى واحد هو المصدر ، اي عمل الوسيط . فهل نهمل جميع معاني الواسطة التي تصبر عما نريد ، ونأخذ وسائط النقل كوسائط النقل ، مثلا ، وذلك بحجة الالتجاء الى معنى لم يألفه من جهلتنا معلمتنا ؟ وهل يريد الكاتب ان نستبدل الوساطة بالواسطة ، فلا نقول : لان العربية واسطة للتفاهم ، بل نقول على رايه : العربية وساطة ـــ عمل الوسيط ـــ للتفاهم .

(٦) يقول : ( اعتاد الاستاذ ان يسم علماء اللغة الذين يأخذون بالوهم ، وهم من هم ، وكلهم قال بوهم الجوهري على اعتبار ان التهويش كلمة عامية اصلها التهويش ، وهكذا تسمع النقاط الثلاث التي اسبغها الاستاذ الصباوي غير ذات موضوع عند اعتبار الاصل المذكور ... ) ١٥٤ ت . أيها الزميل الكاتب ، اشار تولك هذا حيث يقول : « ذهب قال بوهم الجوهري » ، لذا فهم الواسمون ، والموسومون الواهمون . فلمتى ثبت المعنى وسيرتني واسمها وسيرتهم واهمين ، وانا اتبعت وهم الجوهري والبسته اياهم ؟؟ . على المنكس فقد دافعت عن الموهوم وبرأته من الوهم ولا ازال بجانبه . اذا فالعبارة مشوشة ، فكسر الواو او فتحها كما تشاء ! .

ولا تستغرب اذا ابديت رايا هو : لو قال جميع علماء العربية القدماء ، لا خمسة منهم كما سميتهم ، قولا او رايا في مسألة ، واجمعوا عليه الا واحدا منهم ، وكان راي ذلك الواحد مما تحتاج اليه في ابانة

اللغوية ، ويساعدنا في توسعة التعبير وفي عملية التطوير ، لاخذنا به، واستندنا عليه ، مع تقديرنا لجهودهم اجمعين . ثم من قال : ان التشويش اصله التهويش ، بينما لكل منهما جذر مستقل ؟ . وهل يبقى المعنى الذي نرومه كما هو ولا يتغير او تركنا الفعل ( شوش ) او احد مشتقاته ، ووضعنا مكانه ( هوش ) او احد مشتقاته حيثما وجدناه ؟ . ليعرب من يريد أن يتأكد . وباستطاعة الكاتب ان يعتبر ما قلناه ( ١٥٩ — ١٦٠ ك ) غير ذي موضوع ، كما لا يمنعه ان يعتبر كلامنا هذا غير ذي موضوع ايضا ! . انني مستعد الا استخدم كلمة ( تشويش ) في الكتابة الفصيحة اذا رفضها اللغويون المعتمدون المعاصرون .

(٧) يقول ما معناه : اذا اردنا ان ننسب الى ثلاثة ، اربعة ، خمسة ، فاذا ثلاثي ، رباعي خماسي ، بضم الحرف الاول ، اما اذا اردنا النسبة الى ثلاثين واربعين فنقول ثلاثي واربعي ، بفتحه . قلت والقول : او لم يكن في لغتنا ثلاث ورباع بالضم اقلنا ان ثلاثي منسوب الى ثلاثة شذوذا ، لا الى ثلاث ، بينما النسبة القياسية ( ثلاثي ) بالفتح قليلة الاستعمال ، فكيف نوفق بين النسبتين ؟ . اجتهادي ان للمسألة شقها احتمالان : ( الاول ) هناك فرق دقيق بين النسبتين ، وبتقادم العصور واستمرار التداول تنوسي الفرق بينهما وتغلب المنسوب المضموم على المفتوح تقريبا ، لانه لا يزال مستعملا ، استعمالا خاصا اذا كانت (ثلاثة) علما ، كما نقل الكاتب نفسه عن المخصص . ( الثاني ) ان كلا منهما كان يمثل لهجة او قبيلة ، ثم اختفى المفتوح وبقي ما يمثل لهجة قريش، حيث ورد المنسوب اليه في القرآن الكريم (... ثلاث ورباع) فاذا نسبنا الى ثلاثين وقلنا ثلاثي ، فقد وقعنا في التباس لاستعمالنا منسوبا مشتركا . فما علينا — ايفاء بحاجتنا — الا ان نقول ثلاثيني ، اربعيني ... الخ سواء اكان اعرابان او اعراب واحد ، وسواء اختلفنا مع ابن سيده ومن نقل عنهما او اتفقنا معهم . فمنسوبنا مستقل ومرغوب فيه ، وقد راج استعماله ، فقيل مثلا شعراء الثلاثينيات والاربعينيات ،

او الثلاثينات والاربعينات ، تعاملا رائعا ١٦٠ ـ ١٦١ ت .
١٦٢ ـ ١٦٣ ت .

(٨) يقول : ( ان الفاء في جواب اذا ضرورية ولكن هناك من الشعراء من جوز حذفها ، ولا يجوز تخطئة اثباتها وهو الاصل ... ) ١٦٣ ت .

اقول : من المعلوم ان ( اذا ) اداة شرط غير جازمة ، ولكن حكمها هو حكم ادوات الشرط الجازمة ، من حيث اقتران جوابها او عدم اقترانه بالفاء . والقاعدة هي : اذا لم يصلح الجواب لان يكون شرطا ، وجب اقترانه بالفاء ، وذلك في ثمانية مواضع ، مثلا :

أ ـ اذا وقعت الواقعة ليس لوقتها كاذبة . ( آية )

ب ـ اذا لم يكن عون من الله للفتى فاول ما يجنى عليه اجتهاده .

ومما لم يقترن مثلا

أ ـ اذا كنت في كل الامور معاتبا
صديقك لم تلق الذي لا تعاتبه .

ب ـ اذا انت لم تشرب مرارا على القذى
ظمئت ، وأي الناس تصفو مشاربه

أما ( الفاء ان ) في بيت عمر ابن ابي ربيعة الذي جاء به ، فليست من جواب ( اذا ) بل من جواب ( أما ) بدليل تكرارها ، وهي ايضا اداة شرط غير جازمة ، وتلزم الفاء جوابها . تمنياتي القلبية للاستاذ الطالبي بمقدرا دوامه الخيرة ، فما غايتنا سوى السير في سبيل حياة الخويصة فضلى .

محمد شيت صالح الخطابي